الادعاءات الإيرانية في جزر أبو موسى والطنبين

(تحليل تاريخي - سياسي لأطروحة بيروز مجتهد زاده)

أ.د. أحمد زكريا الشلق
قسم التاريخ - جامعة قطر

تعتمد هذه الدراسة على مناقشة وتفنيد الحجج التي ساقتها أطروحة الأستاذ بيروز مجتهد زاده لتبرير ادعاءات ملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى... ورغم أن هذه الدراسة تبدو ، في ظاهرها ، وكأنها محض دراسة سياسية ، إلا أنها في الواقع تعالج القضية من بعدها التاريخي ، والذي تمتد جذوره إلى بدايات القرن الثامن عشر ، بغض النظر عن التطورات السياسية التي لحقتها ، خاصة منذ فرضت حكومة الشاه محمد رضا بهلوى وضعاً جديداً ، استند إلى القوة العسكرية منذ أواخر عام ١٩٧١م ، ثم ما أحدثته الجمهورية الإسلامية في إيران بالنسبة لجزيرة أبو موسى عام ١٩٩٢م .

ويود الكاتب أن يشير ابتداءً إلى أن ثمة دراسات إيرانية عديدة عالجت المسألة من وجهة نظر إيرانية صرفة . وهذا أمر طبيعي على كل حال ، وفي هذا المجال هناك مثلاً كتابات الأستاذ داوود باوند أستاذ القانون الدولي بجامعة الإمام الصادق [١] وكذلك كتابات وتعليقات الأستاذ جمشيد ممتاز ، من كلية الحقوق بجامعة طهران ... وان اتسمت كتاباتهما بطابع قانوني بحكم تخصصهما ..

غير أن كتابات الدكتور بيروز مجتهد زاده ، الأستاذ بجامعة لندن ، هي أكثرها أهمية في مجالنا ، بحكم تخصصه في دراسة الوضع الجيوسياسي للخليج ، وقد جمع الأستاذ مجتهد زاده حصيلة كتاباته في كتاب أصدره بالانجليزية ، عن مركز دراسات الشرقين الأدنى والأوسط ، التابع لمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن ، وصدر في يوليو ١٩٩٥م تحت عنوان «جزر طنب وأبو موسى ، وجهة نظر إيرانية بحثاً عن السلام والتعاون في الخليج الفارسي» [٢] . وقد كرر الأستاذ أفكار دراساته في ورقة قدمها

إلى «ندوة العلاقات العربية - الإيرانية ، الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل» التي عقدها مركز دراسات الوحدة العربية ، بالتعاون مع جامعة قطر ، بالدوحة صيف ١٩٩٥م [٣] .

وقد اعترف الأستاذ مجتهد زاده بأن الكتاب المشار إليه هو حصيلة تكامل أبحاثه حول تاريخ سيادة إيران على الجزر حتى وقت تأليفه ، وذلك في حديثه إلى صحيفة «كيهان العربى» في ١٩ نوفمبر ١٩٩٥م ، وذلك الحديث المثير الذي جعل عنوانه «الجزر الإيرانية الثلاث... بين وثائق التاريخ والادعاءات الواهية للامارات» وقد أوضح خلال الحديث ، عندما سئل ، منذ متى طرحت دولة الامارات ادعاء عروبة الجزر ؟ فأجاب أنها لم يكن لها ادعاء في السابق ، وأنها طرحته منذ سبتمبر ١٩٩٢م !! ، وأنه بدأ منذ ذلك التاريخ يهتم بالموضوع وينشر أولى مقالاته حول سيادة إيران على الجزر ، ثم استكمل أبحاثه في مقالات عديدة ، نشرت بالفارسية والانجليزية ، خلال السنوات ١٩٩٢ - ١٩٩٥م ، حتى خرجت في شكل كتاب مستقل [٤] .

ومن المهم أن نبدأ بتعريف الباحث الإيراني، صاحب الأطروحة ، والتعريف بأبحاثه ودراساته ، قبل عرض أطروحته ، وهو بشكل عام يعمل رئيساً لمؤسسة دراسات وأبحاث Urosevic في لندن ، كما أنه باحث رئيسى مساعد «بمركز أبحاث الجغرافية السياسية والحدود الدولية» التابع لمدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية ، بجامعة لندن ، وله ما يزيد عن عشر دراسات مختلفة تتناول موضوعات متنوعة في الجغرافية السياسية والاقليمية للخليج،نشرت في العديد من الدوريات الإيرانية والانجليزية منذ عام ١٩٧٠م، لعل أبرزها دراسته التي حصل بها على درجة الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٩٣م هي عن «تطور الحدود الشرقية لإيران »[٥] .

فضلاً عن دراستين له تناولتا تطور الدور الإيراني في مضيق هرمز ، والجغرافية السياسية للمضيق، نشرتا في لندن عامي ١٩٩٠، ١٩٩٣م ، كذلك فإن بقية دراساته تناولت الدول والحدود في الجغرافية الاقليمية ..والدور الدولي المتغير والجغرافية الاقليمية للخليج الفارسى، كما أن له دراسة حول جزيرة أبو موسى نشرت بكتاب «حدود إيران الحديثة» وعنوانها « حدود إيران البحرية في الخليج الفارسي: حالة جزيرة أبو موسى[٦] » . ويمكن ملاحظة أن الأستاذ مجتهد زاده متخصص في الجغرافية السياسية والاقليمية

للخليج ، وفي الدور الإيراني بالذات ، وليس مشتغلاً بالتاريخ والبحث التاريخى بالمعنى المفهوم من التكوين والوظيفة ، وإن كان ذلك بطبيعة الحال لا ينفى أهمية أبحاثه وكتاباته، وإن اقتضى أن ينظر إليها بحسبانها ليست أبحاثاً تاريخية بالمعنى الأكاديمى .

* * *

أما عن ورقته التي قدمها إلى ندوة «العلاقات العربية - الإيرانية» صيف ١٩٩٥م ، فرغم أنه بدأها بالحديث عن أهمية التعاون الاقليمى في الخليج وضرورة ومبررات وضع ترتيب لتجمع اقتصادي في الخليج ... الخ ثم انتقاله لتفسير أحداث عام ١٩٩٢م في جزيرة أبو موسى ، من وجهة نظر إيرانية ، إلا أن الذي يعنينا هنا ويدخل في مجال تخصصنا هو القسم الثاني من الدراسة والذي جعل عنوانه «نظرة في بعض الحجج التي تقدمها الامارات العربية المتحدة» لأنه يتعلق بالجزء التاريخى من الدراسة ، وما ساقه من حجج وأسانيد تؤيد وجهة نظره بشأن «ملكية» إيران للجزر الثلاث .. هو ما سوف نناقشه معه .

وقد بلور الأستاذ مجتهد زاده رأيه في عدد من القضايا ، ساق خلالها ما اعتبره أدلة وحجج لسيادة إيران على الجزر وامتلاكها لها ، وهذه القضايا هي : أسبقية احتلال الجزر ، قضية الخرائط البريطانية ، قضية إثبات الوثائق البريطانية لملكية القواسم للجزر وسيطرتهم على جنوبى الخليج ، وأخيراً ما أسماه بالوضع القانونى المزدوج لقواسم لنجة ، وسوف نحلل ونناقش ما طرحه الأستاذ من آراء وأسانيد من وجهة نظره ووجهة النظر الإيرانية على وجه العموم ، طبقاً لنفس السياق الذي أورده .

أولاً : مسألة أسبقية احتلال الجزر[٧] : ذكر مجتهد زاده أن حجة أسبقية الاحتلال التي طرحها البريطانيون في الماضى ، والتي تطرحها الامارات العربية الآن ، تستند إلى ما كتبه الوزير البريطانى المفوض في طهران إلى وزارة الخارجية الإيرانية عام ١٩٠٤م من أن «ما فعله شيخ الشارقة ليس سوى رفع علمه على الجزر التي لاتزال غير محتلة من أى حكومة ...» ووصف مجتهد زاده ذلك بأنه زعم غامض ، يتجاهل حقائق

منها أن إيران كانت هي الحكومة الوحيدة المجاورة لتلك الجزر في ذلك الوقت ، وأن القول بأنها غير محتلة من أية حكومة لا معنى له...وأن شيخ الشارقة ، لم يكن في ذلك الوقت رئيس «دولة» أو «حكومة» في الخليج ، وأنه رئيس عشيرة تحت الحماية البريطانية، يتمتع بسيطرة عشائرية دون أن تكون ذات بعد اقليمي .. الخ .

ولعلنا نسأل الأستاذ مجتهد زاده : وهل اعتبار أن الحكومة الإيرانية هي الحكومة الوحيدة «المجاورة» للجزر ، يمثل دليلاً على امتلاكها لها ، أو يرتب لها حقاً من حقوق السيادة عليها ، أو يجعل الجزر محتلة من هذه الحكومة الوحيدة المجاورة لها ؟ وهل كان ثمة «دول» و«حكومات» في الخليج في ذلك الوقت ، بالمعنى المعروف اليوم ، أم أنها كانت جميعاً امارات يتمتع حكامها بسلطة ، وإن عشائرية ، على رعاياها ... وهل ينفى ذلك امتداد سلطة وحقوق رؤساء العشائر إلى أراض وجزر معينة ومحددة ؟ ثم ألم تمتد سلطة هؤلاء الرؤساء على رقعة جغرافية ، أم أنها سلطة على قبائل وأناس لا أرض لهم ؟. وفي إطار مسألة أسبقية «الاحتلال» يضيف مجتهد زاده إن فتح علي شاه عام ١٨١١م ، وناصر الدين شاه عام ١٨٥٦م قد أعطيا لسلطان عمان حقوق إيجارة بندر عباس وميناب ومناطق الساحل جنوبى الخليج ، من الشرق إلى الغرب حتى البحرين «فإذا كانت هذه المساحات تعود إلى إيران ، فلا يمكن أن تكون جزر أبو موسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى ، والواقعة جغرافياً في الوسط منها ، جزراً غير محتلة ... وأن سيادة إيران على الجزر ثبتت تقليدياً دون رفع أعلام الهوية ..»

وفي تقديرنا أنه لو ثبت صحة سيطرة إيران على هذه المساحات ، وممارسة سيادتها عليها بشكل مستمر ودائم ، فإنه لا يرتب حقوقاً لإيران لاحتلال الجزر ، ولا يعتبر سنداً لملكيتها لها أو سيادتها عليها ، فليس لمجرد أن الجزر تقع وسط هذا الامتداد الجغرافي يعنى أنها كانت محتلة من الحكومة الإيرانية ، ثم إنها جزر وليست امتداداً لليابس ، وليس ثمة ما يفيد مادياً احتلال إيران لها ... وإذا استبعدنا مسألة رفع الأعلام على الجزر «باعتبارها طريقة جديدة أدخلتها الدول الأوربية» فما هي شواهد هذه السيادة ، أو ماهي الأدلة التاريخية على ممارسة إيران سيادتها على الجزر ، إن نفى أو إثبات عدم وجود

أعلام إيرانية على الجزر ، لا يعطى دليلاً ولا يرتب حقوقاً لممارسة السيادة «دون حاجة إلى أعلام» .

وقد ذكر مجتهد زادة أن «إيران كانت قد رفعت علمها في عام ١٨٨٧م على جزيرة صرى وجزيرة أبو موسى ، للتدليل على ملكيتها لهاتين الجزيرتين ، في أعقاب عزل الحاكم القاسمى من نيابة الحاكمية لبندر لنجة ...»

والثابت أن علم إيران لم يرتفع على جزيرة أبو موسى ، عندما احتلت القوات الإيرانية جزيرة صرى في سبتمبر عام ١٨٨٧م ، فعندما احتل حاجى أحمد خان ميناء لنجة وطرد القواسم منه ، تقدم إلى صرى واحتلها ورفع العلم الإيرانى عليها ، وكانت الأوامر الصادرة إليه تقتضى أن يتقدم لاحتلال جزيرة طنب ، لكنه ووجه باحتجاجات من جانب بريطانيا ، التي رأت في ذلك تعدياً على حقوق شيوخ القواسم في الساحل المتصالح ، الذين لهم حقوق لا نزاع فيها بشأن ملكيتهم للجزر مع قواسم لنجة ، والذين أعربوا عن رفضهم بشدة لهذا الاحتلال الإيرانى ، ونتيجة لذلك لم تتقدم القوات الإيرانية صوب طنب أو أبو موسى ، كما هو ثابت في الوثائق ، كذلك فإن الشائعات التي انتشرت مواكبة للتحركات الإيرانية كانت تتعلق بجزيرة طنب التي كانت في الأيام الأخيرة لحكم الشيخ خليفة بن سعيد في لنجة موضوع خلاف مع شيخ رأس الخيمة ، أما جزيرة أبو موسى فلم يرد عنها شئ، لأنها كانت في رأى جميع الأطراف من ممتلكات قواسم عمان بغير منازع[٨] .

ثانياً ، قضية الخرائط البريطانية : لقد ذكر الدكتور مجتهد زاده أن هناك عدداً من الخرائط البريطانية الرسمية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، تثبت ملكية إيران لجزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى .. والملاحظ أنه وضع ملحقاً في دراسته الانجليزية ، صنف فيه هذه الخرائط إلى ثلاث مجموعات ، رسمية وشبه رسمية وغير رسمية ، وقد اتضح من قائمته أن أقدم الوثائق «الرسمية» زمنياً هي خريطة فرنسية وجدت ضمن وثائق الخارجية الفرنسية وأنها رسمت عام ١٧٦٤م وأن الجزر ظهرت فيها بلون الأراضى الإيرانية ، أما أقدم الخرائط «الرسمية» البريطانية فترجع إلى عام ١٨٢٩م وأن الكابتن بروكس هو الذي وضعها في ضوء تعليمات شركة الهند الشرقية البريطانية ،

ويشير إلى أن هناك خريطة أخرى أقدم كان قد أعدها جون ماكدونالد بالأبيض والأسود عام ١٨١٣م ، ثم أعيد طبعها ملونة عام ١٨٣٢م ، وأن الجزر ظهرت فيها أيضاً بلون الأراضى الإيرانية ... [٩].

والحقيقة أن الدارس لهذه الخرائط لا يكاد يثبت له أنها خرائط «رسمية» من تلك التي تصدرها الدول ودوائرها الرسمية ، كخرائط ملحقة بمعاهدات ، لتحديد وتخطيط الحدود بين إيران وحكام ساحل عمان ، أو حتى بين إيران والسلطات البريطانية الحامية ، فهى لا تعدو أن تكون مجرد خطوط بحرية أو تحديد بحرى قامت به دوائر رسمية بريطانية تتصل بتحقيق هدف بريطانى يتمثل في تأمين سلامة الملاحة للسفن التجارية البريطانية ، ومن ثم فإنها تفقد أى قيمة قانونية أو قوة الزامية في مسائل الحدود .

ومن المتفق عليه أن هذه الخرائط لا تلزم الدولة التي حددتها وهي بريطانيا ، ومن باب أولى فإنها لا تلزم الدولة التي تعنيها المعلومات الواردة بها وهي الامارات العربية ... وإذا جاز لنا يأن نكيِّف الخرائط البريطانية على أنها تمثل اعترافاً ضمنياً من جانب الحكومة البريطانية بتبعية الجزر الثلاث لإيران، فإن السلوك اللاحق Subsequent Conducts لبريطانيا يدحض ذلك الاعتراف ويجرده من كل قيمة قانونية .. ففي مناسبات كثيرة اعترفت بريطانيا صراحة وعلى لسان مسئوليها ، بتبعية الجزر الثلاث لامارتى الشارقة ورأس الخيمة ، إضافة إلى ممارسة الامارتين لكافة أشكال السيادة على الجزر الثلاث ، وبالتالي فإن الاعتراف الصريح اللاحق لايمكن دفعه باعتراف ضمنى سابق ومطعون في استيفائه للشروط اللازمة للأخذ به ابتداءً [١٠] .

* * *

ثالثاً ، ما أثبته البريطانيون بشأت سيطرة القواسم على جنوبى الخليج والجزر[١١]: وهنا يناقش مجتهد زاده ما أثبتته الوثائق البريطانية من أن «سيطرة القواسم على جنوبي الخليج والجزر كانت قد ثبتت قبل أن يتم الفصل بشأن الساحل الفارسى بأمد طويل» ويعلق بأن هذا ينافى حقائق التاريخ للافتقار إلى الوضوح بشأن ذلك الفرع من القواسم الذي تستند إليه السيطرة على الجزر ، ويذكر أنه إذا كان المقصود بهم قواسم

لنجة، فليس هناك شك - في رأيه - في أن هؤلاء حكموا لنجة وتوابعها من الموانى والجزر، بصفتهم رعايا وموظفين إيرانيين ، وقبل بأن يتم عزلهم عام ١٨٨٧م ، أما إذا كان المقصود أن الفرع الرئيسى من القواسم - يقصد قواسم ساحل عمان - هم الذين ثبتوا سيطرتهم على الجزر قبل عام ١٨٨٧م ، فإن الحاجة تدعو «لبرهان قاطع» يوضح كيف جرى تثبيت هذه السيطرة ؟

والواقع في تقديرنا ، أن هذا الفصل بين ما أسماه «قواسم لنجة» و «قواسم الفرع الرئيسى» رغم أنه ينطوى على فكرة متعمدة يقصد منها أن ينتسب فرع منهم إلى إيران، فإنه يتجاهل أن الفرع الذي حكم لنجة وتوابعها كان عربياً وتابعاً لقواسم ساحل عمان ، ولو كانوا يحملون الرعوية الفارسية ، أو موظفين فرساً لما كان ثمة حاجة للحكومة الإيرانية إلى عزلهم والتضييق عليهم لأبعادهم تماماً عام ١٨٨٧م .

أما ما «يبرهن» على ثبوت هذه السيطرة وتأكيدها ، فهناك وثائق عديدة منها: رسالة الشيخ صقر بن خالد بن سلطان حاكم الشارقة إلى الكولونيل بيلى في ديسمبر ١٨٦٤م التي يشكو فيها من تعدى أهل دبى على جزيرتى أبو موسى وطنب وهما «من دور الأباء والأجداد» وهناك رسالة الشيخ خليفة بن سعيد حاكم لنجة إلى الشيخ حميد بن عبد الله بن سلطان في نوفمبر ١٨٧١م والتي يعترف فيها بتبعية جزيرة طنب لشيخ رأس الخيمة ، وهناك كذلك رسالة الشيخ علي بن خليفة حاكم لنجة إلى الشيخ حميد أيضاً في يناير ١٨٧٧م التي تتضمن نفس المعنى ، ويمكن أن يضاف إلى ذلك رسالة يوسف بن محمد حاكم لنجة التالى التي أرسلها للشيخ حميد بن عبد الله في ٣٠ مارس ١٨٨٤م والتي يعترف فيها بتبعية جزيرة طنب لقواسم عمان .. [١٢] .

أما اقتباس مجتهد زاده عن وثيقة رسمية بريطانية مايوضح أن هذه الجزر كانت قد احتلت من أحد فروع القواسم في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ، خلال فترة الاضطراب التي أعقبت وفاة نادرشاه ، وأنهم استوطنوا الساحل الفارسي... الخ ، فيرى باحثنا أنه لو صحت هذه الوثيقة - وهو بذلك غير متأكد من صحتها - فهي اعتراف بأن الجزر كانت ملكاً إيرانياً احتله القواسم ، وأن هذا الاحتلال «المزعوم» لم يعترف به الانجليز إلا عام ١٩٠٣م .

والواقع أن احتلال القواسم للجزر يؤكد أسبقية الاحتلال ، ولا يعنى انتزاعها من إيران ، فالجزر لم تكن مأهولة ، وإنما كانت مجرد مأوى للصيادين ، ولم تكن تتبع أى سلطة إيرانية ، حتى خلال عصر نادرشاه ، وليس هناك في الكتب والمصادر الإيرانية التي تناولت شئون الخليج خلال هذه الفترة ، مايثبت تبعيتها لإيران ، وعندما طلب المسئولون البريطانيون من السلطات الإيرانية ، إثبات ذلك مراراً لم يقدموا مايثبت ذلك مطلقاً [١٣] . وقد تجاوز الباحث الحقيقة كذلك حين ذكر أن احتلال القواسم للجزر لم يعترف به البريطانيون إلا عام ١٩٠٣م ، لأن البريطانيين دافعوا عن حق القواسم ومنعوا إيران من احتلال بقية الجزر ، بعد احتلالهم لجزيرة صرى عام ١٨٨٧م على نحو ما هو معروف ، وليس منطقياً أن يتولى البريطانيون حماية بقية الجزر من الاحتلال الإيراني دون أن يكون لديهم قناعة واعتراف بعائدية الجزر للقواسم في ساحل عمان .

وحين حاول الدكتور مجتهد زاده تفنيد ما ورد في الرسائل المتبادلة بين شيوخ رأس الخيمة والشارقة من جهة ، وبين الوكلاء السياسيين البريطانيين وحكام لنجة من القواسم من جهة أخرى ، رأى أن أهمها رسالة من يوسف بن محمد (القاسمي) شيخ لنجة إلى الشيخ حميد بن عبد الله حاكم رأس الخيمة بشأن تملك قواسم عمان لجزيرة طنب (في ٣٠ مارس ١٨٨٤م جمادى الآخرة ١٣٠١هـ) [١٤] والتي ذكر فيها «أن هذه الجزيرة لكم ياقواسم عمان» ، فرأى باحثنا أن هذه الجملة لا تكشف عن حقيقة بقدر ما تكشف عن «مجاملة شرقية» معتادة ... ويفسر كذلك ذكر يوسف بن محمد في نفس الرسالة بأن «بلدة لنجة هي بلدتكم ..» تدخل كذلك في إطار المجاملة «لأنه ما من أحد ظن يوماً أن لنجة تعود لغير إيران» .

والحقيقة أن هذا القول يخالف حقائق التاريخ أنئذ ، لأن لنجة كانت بالفعل واقعة تحت حكم القواسم العرب ، الذين هم فرع من قواسم ساحل عمان ، واستمر هذا الوضع حتى عام ١٨٨٧م ، وليس معقولاً أن تقوم حجة الباحث هنا على ما حدث بعد ذلك العام عندما أبعد العرب عن لنجة ، والرسالة ترجع إلى عام ١٨٨٤م، عندما كان القواسم لايزالون يحكمون لنجة ، ومن ثم فهي اقرار بواقع ، وليست نوعاً من المجاملة .

رابعا ، مسألة الوضع القانوني المزدوج [١٥] : ويذكر مجتهد زاده بشأن ذلك أن البريطانيين ادعوا في وثائقهم أن هذه الجزر قد حكمت من قبل حكام لنجة القواسم العرب وليس بصفتهم موظفين إيرانيين ، ويرى أن هذا وضع قانوني مزدوج يستعصى على الفهم ، ويتساءل : كيف يمكن لحاكم لنجة أن يحكم جزراً تابعة للحاكمية، لا بصفته حاكماً لها ، بل بصفته يحمل عنواناً آخر رسمياً وقانونياً ؟ على اعتبار أن هناك - حسب قوله - كمية كبيرة من الوثائق البريطانية والإيرانية تصف قواسم لنجة بأنهم «موظفون إيرانيون» ثم يتساءل : ولماذا لم يحتج البريطانيون ضد استمرار وضع لنجة وتوابعها تحت الاختصاص الإيراني المباشر من عام ١٨٨٧م وحتى عامي ١٩٠٣ ، ١٩٠٨م ؟

والثابت تاريخياً أنه لم يجر ترتيب وضع قانوني مزدوج ، فحاكم لنجة حتى عام ١٨٨٧م كان عربياً من القواسم ، وليس ثمة دليل مؤكد لممارسة الحكومة الإيرانية سيادة عليه ، فهل ثمة وثائق تثبت أن قواسم لنجة كانوا يحكمونها باعتبارهم «من الرعايا الإيرانيين المخلصين» ؟ وذلك قبل إبعاد القواسم منها عام ١٨٨٧م ثم ، لماذا طردهم الإيرانيون طالما أنهم إيرانيين مخلصين ، وهل الذي حدث هو إبعاد الحكام من القواسم عن السلطة أم إبعاد العرب جميعاً من لنجة ؟

أما السؤال: لماذا لم تحتج بريطانيا عندما أنهت السلطات الإيرانية حكم القواسم للنجة والجزر ؟ فالثابت أن بريطانيا احتجت بالفعل على احتلال جزيرة صرى ، وحالت دون امتداد الأطماع الإيرانية إلى بقية الجزر ، ولم تشأ أن توسع دائرة الخلاف مع الحكومة الإيرانية حينئذ ، ثم اتخذت من «سكوتها» على احتلال صرى سلاحاً تهدد به الحكومة الإيرانية إذا ما فكرت في احتلال بقية الجزر فيما بعد ، وهو موقف لم يكن حازماً من جانب السلطات البريطانية على أية حال .

وربما كانت بريطانيا تهتم بمسألة مياه الخليج وجزره أكثر من اهتمامها بتحول الساحل الشرقي للخليج كله إلى ساحل إيراني ، بعد إبعاد الحكم العربي منه ، لذلك شرعت تتدخل عملياً ، عندما بدا لها أن احتلال إيران لبقية الجزر العربية سيهدد مصالحها الاستراتيجية في مياه الخليج .

* * *

لقد شهدت القضية بعد ذلك تطورات أخرى لعل أبرزها محاولات الحكومة الإيرانية منذ عام ١٩٣٠م وما بعده ، تأجير أو شراء الجزر ، وهو أمر لا يعرضه صاحب حق أصيل.. ومنها أيضاً احتلال إيران للجزر احتلالاً عسكرياً في نوفمبر ١٩٧١م ، كما هو معروف ، حتى وأن رددت كتابات مجتهد زاده وغيره أن الانجليز «أعادوا» الجزر لإيران وهم بسبيلهم للانسحاب من الخليج .. ومنها أيضاً الظروف والملابسات التي اضطرت الشارقة إلى توقيع «مذكرة التفاهم» مع الحكومة الإيرانية بشأن جزيرة أبو موسى في نوفمبر ١٩٧١م . ثم أخيراً أحداث عام ١٩٩٢م التي انتزعت فيها الحكومة الإيرانية جزيرة أبو موسى تماماً وشرعت في تحويلها إلى جزيرة إيرانية صرفة .

فكل التطورات السابقة تنقلنا من نطاق التاريخ الذي عالج به الأستاذ مجتهد زاده أطروحته ، إلى مرحلة أخرى ، ولكن يهمنا في النهاية أن نشير إلى أنه في كتابات أخرى طرح سبباً آخر للادعاء بتملك بلاده للجزر ، بخلاف الادعاءات السابقة ، حين ذكر أن ثمة أهمية أمنية واستراتيجية تقتضى امتلاك هذه الجزر ، ذلك أن المسافة بين جزيرتى طنب ، الكبرى والصغرى ، وبين الساحل الإيراني ، أقصر من المسافة بينهما وبين الساحل العربي، وبالتالي فإن أمن إيران يقتضى الاحتفاظ بالجزر ... ورغم أن هذه الحجة تتجاهل أصحاب الحقوق التاريخية في الجزر ، إلا أنه من الضرورى أن نشير إلى أن هذه الحجة صارت في ظل التطورات التقنية الحالية في فنون التسليح ، لا معنى لها ، وذلك لتغير مفهوم الأمن والاستراتيجية على نحو مذهل ، مما يغير بلاشك القيمة الاستراتيجية والأمنية لهذه الجزر بالنسبة لإيران ... لذلك فإن إنهاء الاحتلال العسكري الإيراني للجزر الثلاث ، وتسوية المشكلة نهائياً سواء من خلال مفاوضات مباشرة ، أو حتى من خلال اللجوء للتحكيم الدولي ، سيكون مدخلاً طبيعياً لإرساء أسس السلام والتعاون في شتى المجالات بين جمهورية إيران الإسلامية وجيرانها العرب .

* * *

الهوامش والمراجع

(١) **Bavand, D.,** The Historical, Political and Legal Bases of Iran's Sovereignty over the Islands of Tunb and Abumusa, Internet Concept. New York 1994 .

(٢) **Mojtahed - Zadeh,** P., The Islands of Tunb and Abu Musa, An Iramian Argument in Search of Peace and Co- operation in the Persian Gulf, Univ. of London 1995 .

والكتاب صدر عن مركز دراسات الشرقين الأدنى والأوسط ، مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية بجامعة لندن .

(٣) وقد نشرت الندوة في مجلد ضخم تحت نفس العنوان ، عن مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، بيروت ١٩٩٦م ، وورقة الدكتور مجتهد زاده تقع بين صفحتى ٤٨٤ - ٥٠٦ وانظر تعليقاته في الصفحات التالية .

(٤) صحيفة كيهان العربى ، عدد ٣٤٩٩ في ٢٣ جمادى الأولى ١٤١٦هـ - ١٩ تشرين الأول ١٩٩٥م .

(٥) **Mojtahed- Zadeh,** P., Evolution of Eastern Iranian Boundaries, the Role of Khozeimeh Amirdom, Unpublished Ph. D. Thesis, Univ. of London .

وكان قد شرع في إعداد رسالة عنوانها «الجغرافية السياسية للخليج ، الدور الإيراني» في اكسفورد (٧٦ - ١٩٧٩م) لكنها لم تتم .

(٦) وهي منشورة بالكتاب التالي :

Keith Mclachlan,(ed.), The Boundaries of Modern Iran. London. UCL. Press, pp. 101-127 .

(٧) **ببروز مجتهد زاده :** ورقته إلى ندوة «العلاقات العربية الإيرانية» المرجع السابق ، ص ٤٩٣ - ٤٩٥ .

(٨) **IOR., R/P.** 3276, Ross to Nicolson, Tehran 30 Oct 1886 .

وكذلك :

Memorandum : Status of Islands of Tamb, Little Tamb, Abu Musa and Sirri, 24 August, 1928, in Arabian Boundaries 1853-1957, No. 13., Archive Edition 1988, pp. 77 - 86 .

(٩) Mojtahed- Zadeh, P., The I slands of Tunb.., pp. 86-87 .

(١٠) **راجع عبد الوهاب عبدول** : الجزر العربية الثلاث في الخليج ومدى مشروعية التغييرات الاقليمية الناتجة عن استخدام القوة ، سلسلة كتاب الأبحاث ، مركز الدراسات والوثائق بالديوان الأميري ، رأس الخيمة ، دون تاريخ ، ص ١٢٩ - ١٣٣ .

وكذلك : محمد عزيز شكرى : مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي ، دمشق ١٩٧٢م ، ص ٣٥ - ٣٦ .

(١١) **مجتهد زاده** : المرجع السابق ، ص ٤٩٥ - ٤٩٦ .

(١٢) راجع هذه الرسائل بنصوصها العربية وترجماتها للانجليزية في : IOR., R/15/246 .

(١٣) **مصطفى عقيل الخطيب** : سياسة إيران في الخليج على عهد ناصر الدين شاه ، الدوحة ، ١٩٨٧م ، ص ٣٣٤ - ٣٤٣ .

(١٤) **مجتهد زاده** : المرجع السابق ، ص ٤٩٦ - ٤٩٨ .

(١٥) نفس المرجع السابق ، ص ٤٩٩ - ٥٠٠ .

(١٦) **انظر** :

- Saldanh, J.A., Paragraph 204 .
- FO. 371/13009. Tanb, FO. Minute, 21 Sept. 1928 .